الأمم المتحدة

A/ES-10/521–S/2011/343

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
7 June 2011
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة
البند ٥ من جدول الأعمال
الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة

مجلس الأمن
السنة السادسة والستون

رسالتان متطابقتان مؤرختان ٦ حزيران/يونيه ٢٠١١ موجهتان إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من المراقب الدائم لفلسطين لدى الأمم المتحدة

أحيا الشعب الفلسطيني رسميا يوم أمس ذكرى مرور أربع وأربعين سنة على الاحتلال العسكري الإسرائيلي للأرض الفلسطينية، بما فيها القدس الشرقية، وغيرها من الأراضي العربية في عام ١٩٦٧. وقد طبعت هذا اليوم مشاعر تشوبها حساسية بالغة، حيث ألقى الشعب الفلسطيني الرازح تحت الاحتلال ومختلف فلسطينيي الشتات نظرة تأملية على ما ألحقته إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، طوال عقود من الزمن من ظلم وقمع بالشعب الفلسطيني، وعلى تماديها في إنكار وانتهاك ما له من حقوق الإنسان غير القابلة للتصرف ووقوفها عائقا أمام تحقيق تطلعاته الوطنية المشروعة إلى الحرية والعدل والسلام والأمن والكرامة في وطنه.

وفي هذا الصدد، يؤسفني أشد الأسف أن أبلغكم بأن إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، عمدت مرة أخرى بوحشية إلى قتل وإصابة المزيد من المحتجين المدنيين الفلسطينيين العزل. ففي تكرار لأعمال القتل التي اقترفتها قوات الاحتلال الإسرائيلي في ١٥ أيار/مايو ٢٠١١، ردت هذه القوات على المتظاهرين المدنيين في الأرض الفلسطينية المحتلة وفي الجولان السوري المحتل باستعمال القوة المفرطة والعشوائية مما أدى إلى وقوع العشرات من الإصابات.

ففي الأرض الفلسطينية المحتلة، أطلقت الغازات المسيلة للدموع والقنابل الصوتية ورشاشات المواد السامة والرصاص المطاطي على المدنيين الفلسطينيين المحتجين على الاحتلال

090611 080611 11-36639 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

الإسرائيلي فور اقترابهم من نقطة التفتيش العسكرية التي نصبتها السلطة القائمة بالاحتلال في منطقة قلندية بين رام الله والقدس. وأفادت التقارير على أن قوات الاحتلال الإسرئيلي أصابت ١٢٠ مدنيا بجراح على الأقل، منهم ما لا يقل عن تسعة مساعدين طبيين كانوا يحاولون تقديم المساعدة إلى المحتجين المصابين. وفي الجولان السوري المحتل، واجهت إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، المئات من المتظاهرين، ومعظمهم من لاجئي فلسطين، بعنف قاتل، مما أدى إلى وقوع ضحايا يزيد عددهم عن ضحايا ١٥ أيار/مايو. وأفادت التقارير عن تعرض ما لا يقل عن ٢٣ من الفلسطينيين، كلهم من المدنيين العزل المحتجين سلميا، إلى قتل وحشي، وعن إصابة عشرات آخرين بجراح على يد قوات الاحتلال الإسرائيلي خلال المواجهة التي دارت في بلدة مجدل شمس.

وتندد القيادة الفلسطينية بقتل إسرائيل لهؤلاء المدنيين العزل الذين كانوا يحاولون التظاهر سلميا ضد وحشية وقمع الاحتلال الإسرائيلي للأرض الفلسطينية الذي دام ٤٤ سنة من أجل نيل حقوقهم وإحقاق العدل. ويجب على المجتمع الدولي، بما في ذلك مجلس الأمن، أن يحاسب إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، عن قتل وإصابة المدنيين، علما أن إصابة عدد كبير جدا منهم بالغة ومستديمة، مثل الشاب الفلسطيني، منيب المصري، الذي أصيب بإعاقة مأساوية لمدى الحياة خلال الاعتداء الإسرائيلي على المحتجين الشهر الماضي في مارون الراس، في جنوب لبنان. وفضلا عن ذلك، يجب أن يدعو المجتمع الدولي إسرائيل إلى احترام حق المدنيين في الاحتجاج السلمي وإلى وقف استخدام القوة المفرطة والعشوائية والقاتلة ضدهم.

وفي ظل هذه التطورات الخطيرة التي وقعت في الآونة الأخيرة، وفي ضوء توافق الآراء الدولي القوي السائد بشأن معايير تحقيق تسوية سلمية نهائية وفقا لحل الدولتين وعلى أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧، فقد آن الأوان لكي يتخذ المجتمع الدولي تدابير فورية وعملية لإيصال الرسالة المناسبة إلى إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، ومفادها أنه يجب وضع حد نهائي لأربع وأربعين سنة دامها هذا الاحتلال العسكري غير المشروع الذي يرزح تحته الشعب الفلسطيني وتخضع له أرضه. وفي هذا الصدد، يجدر توجيه النظر كذلك إلى وجود دعم إسرائيلي قوي لحل الدولتين، على نحو ما عبر عنه الآلاف من الأشخاص الذين شاركوا في مظاهرة من أجل السلام يوم السبت ٤ حزيران/يونيه في مدينة تل أبيب نظمت لوضع حد للاحتلال ودعما لإقامة دولة فلسطين في إطار حدود عام ١٩٦٧.

ويجب في هذا الصدد أن تحمل إسرائيل على التقيد بجميع التزاماتها بموجب القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. فمبدأ سيادة القانون يجب أن يطبق على جميع أعضاء المجتمع الدولي دون استثناء. وبالفعل، فقد آن الأوان لوضع حد لإفلات إسرائيل من العقاب

ولما تزعمه لنفسها من حصانة من القانون، ولرفض ومواجهة حازمين للأعذار الواهية غير المنطقية التي ما فتئت تختلقها السلطة القائمة بالاحتلال لتبرير أعمالها غير المشروعة، بما في ذلك على الخصوص حملتها الاستيطانية الماكرة التي تستهدف شتى أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. وستؤدي مناهضة التدابير غير القانونية التي تتخذها إسرائيل وخطابها في هذا الصدد مناهضة تحدث التغيير فعلا وينتج عنها التقيد بالقانون إلى تغيير ملموس في البيئة السياسية والمادية، مما سيتيح فرصة حقيقية لنجاح مفاوضات سلام ذات مصداقية.

ويكرر الشعب الفلسطيني وقيادته نداءهما إلى المجتمع الدولي بتحمل المسؤوليات السياسية والقانونية والأخلاقية تجاه قضية فلسطين. ويجب بذل جهود جدية ومنسقة من أجل الدفع بعجلة تحقيق تسوية سلمية نهائية تضع حلا عادلا لجميع جوانب الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، بما في ذلك ضمان إنهاء الاحتلال الإسرائيلي وإعمال الشعب الفلسطيني لحقه في تقرير المصير ونيله الحرية في إطار دولته فلسطين المستقلة القائمة في إطار حدود عام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية، وضمان حل عادل ودائم لمحنة لاجئي فلسطين. ويجب على المجتمع الدولي ألا يصده تصلب إسرائيل المتغطرس الحاقد، بل على العكس من ذلك، يجب أن يزيد إلحاحا أكثر من أي وقت مضى على سيادة القانون الدولي في جميع الأحوال، ويجب عليه أن يكف عن التسامح إزاء سياسات وممارسات إسرائيل غير المشروعة التي تقوض حل الدولتين بسرعة وحظوظ تحقيق السلام والأمن في الشرق الأوسط.

وتأتي هذه الرسالة عطفا على رسائلنا الـ ٣٩٣ السابقة بشأن الأزمة المستمرة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، منذ ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. وتشكل هذه الرسائل المؤرخة من ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ (A/55/432-S/2000/921) إلى ٣١ أيار/مايو ٢٠١١ (A/ES-10/520-S/2011/331) سجلا أساسيا للجرائم التي ما برحت ترتكبها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، في حق الشعب الفلسطيني منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. ويجب محاسبة إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، على جميع جرائم الحرب هذه وعلى إرهاب الدولة وعلى ما ارتكبته في حق الشعب الفلسطيني من انتهاكات منهجية لحقوق الإنسان، وتقديم مرتكبيها إلى العدالة.

وأرجو ممتنا تعميم نص هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة في إطار البند ٥ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) رياض **منصور**

السفير

المراقب الدائم لفلسطين لدى الأمم المتحدة